

مفردة جاءتك أو مكرره (١) هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء وهي لا التي لنفي الجنس والمراد بها لا التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله. وإنما قلت التنصيص احترازاً عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعاً نحو لا رجل قائماً فإنها ليست نصاً في نفي الجنس إذ يحتمل نفي الواحد ونفي لجنس فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز لا رجل قائماً بل رجلاًان وبتقدير إرادة نفي الواحد يجوز لا رجل قائماً بل رجلاًان وأما لا هذه فهي لنفي الجنس ليس إلا فلا يجوز لا رجل قائماً بل رجلاًان. وهي تعمل عمل إن فتنصب المبتدأ اسماً لها وترفع الخبر خبراً لها ولا فرق في هذا العمل بين المفردة وهي التي لم تتكرر نحو: لا غلام رجل قائم وبين المكررة نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله. (٢) (١) "عمل" مفعول أول مقدم على عامله وهو قوله "اجعل" الآتي، وعمل مضاف و"إن" قصد لفظه: مضاف إليه "اجعل" فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت "للا" جار ومجرور متعلق باجعل، والكاف مفعول به لجاء "أو" عاطفة "مكررة" معطوف على مفردة. وعملها مكررة جائز. (٨) الشروط التي يجب توافرها لأعمال "لا" عمل إن ستة، وألا يدخل عليها جار كما دخل عليها في نحو قولهم: جئت بلا زاد، وأن يكون (٢) هكذا أوله الشارح، لأن المسمى بأبي حسن موجود وكثيرون، فالنفي غير صادق. وقد أوله العلماء بتأويلين آخرين، أحدهما أن الكلام على حذف مضاف، والتقدير: ولا مثل أبي حسن لها، ومثل كلمة متوغلة في الإبهام لا تتعرف بالاضافة، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه، والثاني: أن يجعل "أبا حسن" عبارة عن اسم جنس وكأنه قد قيل: ولا فيصل لها، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو "حاتم" بالمتناهي في الجود، ونحو "مادر" بالمتناهي في البخل، وبعد مضاف، = وركب المفرد فاتحاً كلاً. حول ولا قوة والثاني اجعلاً (١) والكاف حرف خطاب "الخبر" مفعول به لاذكر الآتي "انكر" فعل أمر، أنت "رافعة" رافع: حال من الضمير المستتر في "انكر" ورافع مضاف والهاء مضاف إليه، من إضافة الصفة لمعمولها، وهي لا تنفيذ تعريفها ولا تخصيصاً، ولذلك وقع هذا المضاف حالاً. ركب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت "المفرد" مفعول به لركب "فاتحاً" حال من الضمير المستتر في "ركب" ومتعلقه محذوف، ولا: نافية للجنس "حول" اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها محذوف، والتقدير: لا حول موجود "ولا" الواو عاطفة، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة "والثاني" مفعول أول قدم على عامله، مبني على السكون لا محل له من الاعراب، وحرك بالفتح لاجل مناسبة الالف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والالف للاطلاق، أو هو فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لاجل الوقف لامحل له من الاعراب، (٢) "مرفوعاً" مفعول ثان لاجعل في البيت السابق "أو منصوباً" أو: حرف عطف، إن: شرطية "رفعت" رفع: فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح المقدر في محل جزم، وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن رجل في قولك لا رجل معرب وأن فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء وذهب المبرد إلى أن مسلمين ومسلمين معربان. (١) = المنقلبة ألفاً لاجل الوقف في محل جزم بلا الناهية، وكان حقه أن يقول: وإن رفعت أولاً فلا تنصبا. واحتج لما ذهب إليه بأن التثنية والجمع من خصائص الاسماء، وأما جمع المؤنث السالم فقال قوم مبني على ما كان ينصب به وهو الكسر فتقول لا مسلمات لك بكسر التاء ومنه قوله: فيه نلذ ولا لذات للشيب والجواب على هذه الشبهة من وجهين: أولهما وهو وجه عقلي أن ما كان من خصائص الاسماء إنما يقدح في بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيًا، فوجد سبب البناء طارئاً على ما هو من خصائص الاسم، ولم يعبأ بما هو من خصائص الاسم وهو الجمع، ولم يعبأ بما هو من خصائص الاسماء. ١٠٩ - البيت لسلامة بن جندل السعدي، وأولها قوله أودى الشباب حميدا ذو التعاجيب أودى، لانه إنما أراد إنشاء التحسر والتحزن على زهاب شبابه "حميدا" محموداً "التعاجيب" العجب، وهي الامر الذي يتعجب منه "شأو" هو الشوط "حثيثاً" سريعاً "اليعاقيب" جمع يعقوب، وأجاز بعضهم الفتح نحو لا مسلمات لك. (١) = الاعراب: "إن" حرف توكيد ونصب "الشباب" اسم إن "الذي" اسم موصول: نعت للشباب "مجد" يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو مجد، وعواقبه على هذا نائب فاعل مجد، لانه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ويجوز أن يكون "مجد" خبراً مقدماً، لانه لا يثنى ولا يجمع، (١) أعلم أن للعلماء في اسم "لا" إذا كان جمع مؤنث سالماً أربعة مذاهب: الاول: أن يبني على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين، وهذا مذهب وجزم به في بعض كتبه، وهو لا ينافي البناء، فلا يحذف. الثالث: أنه مبني على الفتح، وهذا مذهب المازني والفراسي، الرابع: أن يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة، والبناء على الفتح. وزعم كل شراح الالفية أن بيت سلامة بن جندل (الشاهد رقم ١٠٩) يروى بالوجهين جميعاً، فإذا صح ذلك لم يكن لاجباب أحد الامرين بعينه وجه وجيه، وقول المصنف وبعد ذاك الخبر انكر رافعه معناه أنه يذكر الخبر بعد اسم لا مرفوعاً والرافع له لا عند المصنف وجماعة وعند سيبويه الرافع له إن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف وإن كان الاسم مفرداً فاختلف في رافع الخبر فذهب سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بلا وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ لأن مذهبه أن لا واسمها المفرد في موضع

رفع بالابتداء والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ولم تعمل لا عنده في هذه الصورة إلا في الاسم وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بلا فتكون لا عاملة في الجزأين كما علمت فيهما مع المضاف والمشبه به. وأشار بقوله والثاني اجعلا إلى أنه إذا أتى بعد لا والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة وتكررت لا نحو لا حول ولا قوة إلا بالله يجوز فيهما خمسة أوجه وذلك لأن المعطوف عليه إما أن يبني مع لا على الفتح أو ينصب أو يرفع. فإن بني معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه: الأول: البناء على الفتح لتركيبه مع لا الثانية وتكون لا الثانية عاملة عمل إن نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله (١) = من كلام ابن الانباري أن بيت سلامة يروى بالفتح دون الكسر، ولكننا لا نستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الانباري لم يحفظها. والاسم المفتوح بعدها اسمها مبني على الفتح في محل نصب، ومن شواهد ذلك قول الراجز (وقد أشدناه في شرح الشاهد رقم ٢٧ السابق) : نحن بنو خويلد صراحا لا كذب اليوم ولا مزاحا ١١٠ - لا نسب اليوم ولا خلة . ١١٠ - البيت لانس بن العباس بن مرداس، ويروى عجز البيت كما رواه الشارح العلامة من كلمة عينية، وقبله: لا صلح بيني فاعلموه ولا بينكم، ما حملت عاتقي سيفي، وما كنا بنجد، وما قرقر قمر الواد بالشاهق اللغة: " خلة " بضم الخاء وتشديد اللام هي الصداقة، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه، كما في قول رجل من بني عبد القيس، وهو أحد شعراء الحماسة. وشق، وصاح، و" قمر " يجوز أن يكون جمع أقمر، فوزانه وزان أحمر وحمر وأصفر وصف، مبني على الفتح في محل نصب " اليوم " ظرف متعلق بمحذوف خبر لا " ولا " الواو عاطفة، الثالث: الرفع وفيه ثلاثة أوجه: ١١١ - هذا لعمرمك الصغار بعينه . = الشاهد فيه: قوله " ولا خلة " حيث نصب على تقدير أن تكون " لا " زائدة للتأكيد، وهذا هو الذي حملة الشارح تبعا لجمهور النحاة عليه. وقال يونس بن حبيب: إن " خلة " مبني على الفتح في محل نصب، ولكنه نونه للضرورة، وبناءه على الفتح عنده على أن " لا " الثانية عاملة عمل " إن " مثل الاولى، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام، وقال الزمخشري في مفصله: إن " خلة " منصوب بفعل مضمرة، وليس معطوفا على لفظ اسم لا، وهو تكلف لا مقتضى له، ١١١ - اختلف العلماء في نسبة هذا البيت، وقال الحاتمي: هو لابن أحمر، ولا يعرف له قائل. = (٢٦ - شرح ابن عقيل ١) وهو أيضا أبو الاب " الصغار " بزنة سحاب الذل، والحقارة " بعينه " يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة، وكأنه قد قال: هذا الصغار عينه، ولا داعي لذلك. وعمر: مبتدأ، والتقدير: لعمرمك قسمي، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الاعراب " الصغار " خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة " بعينه " جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، مبني على الفتح في محل جزم " ذاك " ذا: اسم كان، وخبرها محذوف، والتقدير: إن كان ذاك محمودا، لا زائدة لتأكيد النفي " أب " بالرفع - معطوف على محل لا واسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد بالبيت. أو على أن " لا " الثانية عاملة عمل ليس، و" أب " اسمها، وخبرها محذوف، ويكون " أب " مبتدأ خبره محذوف، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة. ومثله قول جرير بن عطية: بأي بلاء يا نمير بن عامر وأنتم ذنابي، لا يدين ولا صدر؟ وقد ورد على غرار ذلك قول المتنبي: لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق إن لم يسعد الحال وإن رفع المعطوف عليه جاز في الثاني وجهان الأول: البناء على الفتح نحو لا رجل ولا امرأة ولا غلام رجل ولا امرأة ومنه قوله: وما فاهوا به أبدا مقيم ولكن الشارح - كغيره من النحاة - قد لفق صدر بيت من أبيات كلمة أمية على عجز بيت آخر منها، وصواب إنشاد البيتين هكذا: ولا لغو ولا تأثيم فيها ولا حين ولا فيها مليم وفيها لحم ساهرة وبحر وما فاهوا به أبدا مقيم اللغة: " لغو " أي. يريد أن بعضهم لا ينسب بعضا إلى الاثم، الاعراب: " فلا " نافية ملغاة " لغو " مبتدأ، لا: نافية للجنس تعمل عمل إن " تأثيم " اسم لا مبني على الفتح في محل نصب " فيها " جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر " لا " وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر لا هذا، ويكون خبر لا هو المحذوف، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة لا مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر " وما " اسم موصول مبتدأ " فاهوا " فعل وفاعل، والجملة من فاه وفاعله لا محل لها صلة الموصول " به " ويجوز أن تكون لا الاولى نافية عاملة عمل ليس، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل إن أو خبر لا الاولى هو والثاني: الرفع نحو لا رجل ولا امرأة ولا غلام رجل ولا امرأة (١) ولا يجوز النصب للثاني لأنه إنما جاز فيما تقدم للعطف على محل اسم لا ولا هنا ليست بناصبة فيسقط النصب ولهذا قال المصنف: وإن رفعت أولا لا تنصبا. ومفردا نعتا لمبني يلي . فافتح أو انصبن أو ارفع تعدل (٢) = المذكور بعد، وخبر الثانية محذوف يدل عليه خبر الاولى، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة لا الاولى العاملة عمل ليس، ولكن الوجه الثاني من وجهي الخبر ضعيف، أو أعملها عمل ليس، فرفع الاسم بعدها، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتي في باب الفاعل: فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل بإقبالها الرواية فيه برفع " مزنة " بالضمة الظاهرة وبفتح " أرض " والقول فيهما كالقول في " لا لغو ولا تأثيم " . (١) من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى: (لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) يرفع الثلاثة في قراءة غير أبي عمرو وابن كثير، وقول عبيد بن حصين الراعي: وما هجرتك حتى قلت معلنة: لا

ناقة لي في هذا ولا جمل وقد نسج عليه أبو الطيب المتنبي في قوله: بم التعلل لا أهل ولا وطن ولا نديم ولا كأس ولا سكن؛ (٢) " ومفردا نعنا " يجوز أن يكون مفردا مفعولا مقديما تنازعه العوامل الثلاثة = إذا كان اسم لا مبنيا ونعت بمفرد يليه أي لم يفصل بينه وبينه بفواصل جاز في النعت ثلاثة أوجه: الثالث: الرفع مراعاة لمحل لا واسمها لأنهما في موضع رفع عند سيبويه كما تقدم نحو لا رجل ظريف. وغير ما يلي وغير المفرد . لا تبين وانصبه أو الرفع اقصد (١) ويجوز أن يكون مفردا حالا من نعنا، وجاز مجيء الحال من النكرة لتقدمه عليها ولتخصصه بالمتعلق أو بالوصف، ويكون نعنا مفعولا تنازعه العوامل الثلاثة " لمبني " جار ومجرور متعلق بقوله نعنا، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نعت، " أو " عاطفة " انصبين " فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الاعراب " أو " حرف عطف " ارفع " فعل أمر، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لاجل الروى. (١) " وغير " مفعول مقدم على عامله، وغير مضاف و " ما " اسم موصول: مضاف إليه " يلي " فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما، و " المفرد " مضاف إليه " لا " = تقدم في البيت الذي قبل هذا أنه إذا كان النعت مفردا والمنعوت مفردا ووليه النعت جاز في النعت ثلاثة أوجه وذكر في هذا البيت أنه إن لم يل النعت المفرد المنعوت المفرد بل فصل بينهما بفواصل لم يجز بناء النعت فلا تقول لا رجل فيها ظريف ببناء ظريف بل يتعين رفعه نحو لا رجل فيها ظريف أو نصبه نحو لا رجل فيها ظريفا وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز عند عدم الفصل لتركب النعت مع الاسم ومع الفصل لا يمكن التركيب كما لا يمكن التركيب إذا كان المنعوت غير مفرد نحو لا طالعا جبلا ظريفا ولا فرق في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفصل بين أن يكون المنعوت مفردا كما مثل أو غير مفرد. انصب: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الاعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على " ما " الموصولة، والجملة من انتمى وفاعله لا محل لها من الاعراب صلة الموصول. وحاصل البيت: والعطف إن لم تتكرر لا فاحكم له بالحكم الذي انتمى للنعت صاحب الفصل من منعوته، (٢) من شواهد هذه المسألة قول رجل من بني مناة بن كنانة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك: فلا أب وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا فأنت تراه قد عطف " ابنا " على اسم لا الذي هو " أب " وأتى بالمعطوف = هذا كله إذا كان المعطوف نكرة فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفع على كل حال نحو لا رجل ولا زيد فيها أو لا رجل وزيد فيها. ما تستحق دون الاستفهام (٢) = منصوبا، وقد كان يجوز له أن يأتي به مرفوعا بالعطف على محل " لا " مع اسمها، فإن محلها رفع بالابتداء عند سيبويه، كما تقدم ذكره مرارا. (١) ذكر الناظم والشارح حكم العطف على اسم لا، وحاصله أن البديل إما أن يكون نكرة كاسم لا، وتقول: لا أحد رجل وامرأة فيها، فتقول: لا أحد زيد وعمرو فيها. وأما التوكيد فلا يأتي منه المعنوي، واسم " لا " نكرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت " لا " قصد لفظه: مفعول أول لاعط " مع " ظرف متعلق بمحذوف حال من " لا " ومع مضاف، و " همزة " مضاف إليه، و " استفهام " مضاف إليه " ما " = هكذا أطلق المصنف رحمه الله تعالى هنا وفي كل ذلك تفصيل. وهو: أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخ أو الاستفهام عن النفي فالحكم كما ذكر من أنه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف والصفة وجواز الإلغاء. وأذنت بمشيب بعده هرم وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على " لا " ومفعوله ضمير محذوف يعود على " ما " الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول " دون " ظرف متعلق بمحذوف حال من " لا " ودون مضاف و " الاستفهام " مضاف إليه. وحاصل البيت: وأعط " لا " النافية حال كونها مصاحبة الهمزة الدالة على الاستفهام نفس الحكم الذي كانت " لا " هذه تستحقه حال كونها غير مصحوبة بأداة الاستفهام. اللغة: " ارعواء " أي: انتهاء، وانكفاف، وانزجار، وهو مصدر ارعوى يرعوي: أي كف عن الامر وتركه " أذنت " أعلمت " ولت " أدبرت " مشيب " شيخوخة وكبر " هرم " فناء للقوة وذهاب للفتاء ودواعي الصبوة. ١١٤ - ألا اصطبار لسلمي أم لها جلد؟ . إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي الاعراب: " ألا " الهمزة للاستفهام، ولا: نافية للجنس، وقصد بالحرفين جميعا التوبيخ والانكار " ارعواء " اسم لا " لمن " جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر " لا " ومن: اسم موصول " ولت " ولي: فعل ماض، والجملة من ولت وفاعله لا محل لها صلة الموصول " وأذنت " الواو عاطفة، آذن: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث، وسلوان، المعنى: لبت شعري إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلدها وصبرها؟. الاعراب: " ألا " الهمزة للاستفهام، ولا: نافية للجنس " اصطبار " اسم " لا " مبني على الفتح في محل نصب " لسلمي " جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر " لا " = ومن استعمالها للتمني قولهم ألا ماء ماء باردا وقول الشاعر: ألا عمر ولي مستطاع رجوعه . فيرأب ما أثأت يد الغفلات = " أم " عاطفة " لها " جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم " جلد " مبتدأ مؤخر. والجملة معطوفة على جملة " لا " واسمها وخبرها " إذا " ظرفية " الأقي " فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، والجملة في محل جر بإضافة " إذا " إليها " الذي " اسم موصول: مفعول به لالاقى " لاقاه

" لاقى: فعل ماض، والهاء مفعول به للاقى تقدم على فاعله " أمثالي " أمثال: فاعل لاقى، وأمثال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، الشاهد فيه: قوله " ألا اصطبار " حيث عامل " لا " بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام، ومن " لا " النفي، فيكون معنى الحرفين معا الاستفهام عن النفي، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفي لا يقع، وكون الحرفين (معا) ؛ دالين على الاستفهام عن النفي في هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد، لأن مراد الشاعر أن يسأل: أينتفي عن محبوبته الصبر إذا مات، فتجزع عليه، أم يكون لها جلد وتصبر؟ ١١٥ - احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ولم ينسبه أحد منهم - فيما نعلم - إلى قائل معين. إذا المراد مع سقوطه ظهر (٨) إذا أصلح ما فسد منهما، وقال الشاعر: يرأب الصدع والثأي برصين من سجايا آرائه ويغير (يغير - بفتح باء المضارعة - بمعنى يمير: أي يمون الناس) . وليس لها خبر لا لفظا ولا تقديرا " عمر " اسمها " ولي " فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عمر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة ثانية لعمر " فيرأب " الفاء للسببية، والتاء تاء التأنيث " يد " فاعل أتأت، ويد مضاف و" الغفلات " مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، الشاهد فيه: قوله " ألا عمر " حيث أريد بالاستفهام مع " لا " مجرد التمني، وهذا كثير في كلام العرب، ومما يدل على كون " ألا " للتمني في هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه. (٨) " وشاع " فعل ماض " في " حرف جر " ذا " اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بفي، والجار والمجرور متعلق بشاع " الباب " بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة " إسقاط " فاعل شاع، وإسقاط مضاف و" الخبر " مضاف إليه " إذا " ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط " المراد " فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وسقوط مضاف والهاء مضاف إليه " ظهر " فعل ماض، والجملة من ظهر لا محل لها من الاعراب مفسرة. فإن لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع نحو قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا أحد أغير من الله وقول الشاعر: ١١٦ - ولا كريم من الولدان مصبوح ونسبه الجرمي - مع صدره - لابي ذؤيب الهذلي، فأثرت حاتما عليهما، وصدر هذا الشاهد: إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها وبعض النحاة - كسيبويه، وتبعهم الاشموني - يجعل صدر هذا والغداة: الوقت ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس.